

الجزائر: إيداع مدير حملة بوتفليقة السجن في قضايا فساد



الأربعاء 12 يونيو 2019 08:06 م

أودع عبد الغني زعلان، مدير حملة الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة، الحبس المؤقت في إطار تحقيقات معه في قضايا فساد خلال شغله منصب وزير النقل والأشغال العمومية.

ونقل التلفزيون الرسمي الجزائري، أن قاضي التحقيق بالمحكمة العليا، قرر مساء الأربعاء، إيداع الوزير السابق للنقل والأشغال العمومية الحبس المؤقت بسجن الحراش بالعاصمة، بتهمة "منح امتيازات غير مستحقة"، دون تقديم تفاصيل أكثر حول طبيعتها.

وزعلان، أحد الشخصيات المقربة من بوتفليقة، كما عينه مديرا لحملة الانتخابية، في مارس/آذار الماضي، بعد ترشحه لولاية خامسة أسقطتها انتفاضة شعبية كانت وراء رحيله النهائي عن الحكم مطلع أبريل/نيسان.

وقبلها شغل زعلان، عدة مسؤوليات حكومية بداية بمحافظ لعدة ولايات، وانتهاء بإدارة وزارة النقل والأشغال العمومية بين مايو/أيار 2017، ومارس/آذار 2019.

وقبل أيام أحالت النيابة العامة لمجلس قضاء الجزائر العاصمة، إلى المحكمة العليا ملفات رئيسي الوزراء السابقين أحمد أويحيى وعبد المالك سلال، و8 وزراء سابقين بينهم زعلان وواليين اثنين سابقين، بتهمة فساد.

وبعد زعلان، ثاني مسؤول سابق يودع السجن، الأربعاء، بعد حبس رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى، بقرار من قاضي التحقيق بالمحكمة العليا بعد سماعه في تهم فساد وذلك في سابقة جعلت منه أول رئيس حكومة سابق يدخل السجن في تاريخ البلاد.

وتنص القوانين الجزائرية على أن كبار المسؤولين، وبينهم الوزراء والولاة (المحافظون)، يملكون "حق الامتياز القضائي"، بحيث لا يجوز محاكمتهم إلا أمام المحكمة العليا.

وخلال الأسابيع الماضية، أودع السجن عدة رجال أعمال محسوبين على نظام بوتفليقة إلى جانب مسؤولين حكوميين من الصف الثاني في قضايا فساد.

ومطلع مايو/أيار الماضي، تم إيداع سعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس السابق، السجن العسكري بالبلدية (جنوب العاصمة) بتهمة "التأمر على الدولة والجيش" رفقة رئيسي جهاز المخابرات السابقين محمد مدين، وبشير طرطاق، بعد اكتشاف المؤسسة العسكرية مخططا لانقلاب على قيادة الأركان بسبب دعمها للحراك الشعبي.

والإثنين، أقال الرئيس الجزائري المؤقت، عبد القادر بن صالح، كلا من رئيس المحكمة العليا سليمان بودي، والنائب العام للمحكمة بن عبيد الورد، بالتزامن مع هذه المحاكمات لرموز في نظام بوتفليقة.